

أثر مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات السوق التقليدية على التنمية المستدامة: دراسة مقارنة
بين المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

The Impact of Financial Performance on the Sustainable Development of the Listed Banks in Stock Exchange: An Applied Study on the Palestinian Stock Exchange and Amman Stock Exchange

د. محمد نواف عابد^{1*}، أ. محمد موسى النجار²

¹ كلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر، فلسطين mnabed@hotmail.com

² جامعة القسم المفتوحة – فرع شمال غزة، فلسطين moh_njr@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2019/06/16

تاريخ الاستلام: 2019/03/14

ملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة أثر مؤشرات الأداء المالي على التنمية المستدامة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان من خلال تحليل البيانات المالية لقطاع البنوك في بورصة فلسطين، وبورصة عمان خلال الفترة الواقعة بين (2011-2016). أظهرت النتائج وجود أثر وعلاقة إيجابية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والتنمية المستدامة. وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية لقطاع البنوك على التنمية المستدامة، باستثناء نسب الأداء السوقية فقد رفض الفرضية "وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات السوق لقطاع البنوك على التنمية المستدامة". وتوصي الدراسة بضرورة قيام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بواجباتها من خلال توعية المؤسسات الاقتصادية، والجمهور بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها المباشرة بتحسين مستوى الأداء والربحية. كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي التقليدية، مؤشرات الأداء السوقية.

تصنيفات JEL : M4, M41, M49

Abstract:

The study aims at identifying the impact of the financial performance indicators on the sustainable development of the banks listed on the Palestine Stock Exchange and the Amman Stock Exchange through analyzing the financial statements of the banking sector in Palestine Stock Exchange and the Amman Stock Exchange during the period 2011-2016.

The results of the study showed a positive impact and relationship between traditional financial performance indicators and sustainable development. and the absence of a significant relationship between the traditional financial performance indicators of the banking sector on sustainable development, excluding the market performance ratios, the hypothesis was rejected "there is a significant relationship between the market indicators of the banking sector on sustainable development." The study recommends the need for governmental and non-governmental organizations to fulfill their duties by educating economic institutions and the public about the importance of sustainable development and its direct relationship with improving performance and profitability.

Keywords: Sustainable Development (SD), Financial Performance, Traditional financial Performance Indicators, Market Performance Indicators.

Jel Classification Codes: M4, M41, M49.

1- مقدمة

يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية من خلال دوره كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين وما يقدمه من خدمات مصرفية تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للمصرف وللمختلف المتعاملين، ومع الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة لم تعد النظرة للمصارف على أنها مجرد مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الكفاءة وتعظيم الربح (Kamal, 2016: p8)، وهذا يعني أن تحسين أداء المصارف أصبح يقاس بمؤشرات مالية وغير مالية لها طبيعة اجتماعية وبيئية، فقد أثبتت الدراسات أن المصارف الأكثر إسهاماً في التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل، وأن النموذج الاقتصادي أحادي

البعد القائم على تعظيم الربح فقط أكثر تكلفة من النموذج الاقتصادي الاجتماعي الذي يقوم على الدور المتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية (قريشي، 2014: ص 39-56).

1-1- إشكالية الدراسة

أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الإفصاح عن دورها في التنمية المستدامة ضمن البيانات والتقارير المالية، أو في بيانات وتقارير منفصلة خاصة بالتنمية المستدامة، نظراً لأن الأداء الاجتماعي للمؤسسات لا يقل أهمية عن الأداء الاقتصادي، رغم كل ذلك إلا ان هناك بعض المؤسسات الاقتصادية مازالت لا تتعاطى بالشكل المطلوب مع التنمية المستدامة معتقدة بأنها تكلفة إضافية على أعمالها مما سيؤثر سلباً على تكلفة خدماتها، وأن ارتفاع التكاليف سيعمل على رفع الأسعار ومن تم تخفيض الربحية، وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

هل يوجد أثر لمؤشرات الأداء المالي والمؤشرات السوقية التقليدية على التنمية

المستدامة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان ؟

2-1- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناولت أحد الموضوعات الهامة والمطروحة منذُ ستينات القرن الماضي "العشرون"، فالمصارف على وجه التحديد تعتبر المصدر الرئيس للثروة في العديد من الدول خاصةً دول العالم الثالث ومنها (فلسطين والأردن).

3-1- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على: موقف القطاع المصرفي من التنمية المستدامة ومدى استجابتها لمتطلبات الحياة المجتمعية.

ودراسة أثر مؤشرات الأداء المالي، مؤشرات السوق التقليدية للقطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة، والمقارنة بينهما، للخروج بنتائج وتوصيات تفيد الجهات المعنية بموضوع الأداء المالي والتنمية المستدامة.

4-1- فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء التقليدية (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، العائد على المطلوبات) لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السوق (سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم) لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

5-1- متغيرات للدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى المتغير المستقل ويمثل التنمية المستدامة، والمتغير التابع يمثل مؤشرات الأداء المالي التقليدية، ومؤشرات السوق، ومؤشر القيمة السوقية Tobin's Q، ونسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء

6-1- منهجية الدراسة

أعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، بالاعتماد على الكتب والمجلات والأبحاث المحكمة والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة للجزء النظري. وجمع البيانات المالية للمصارف من المواقع الإلكترونية الرسمية وتجهيزها على شكل نسب مالية باستخدام برنامج Excel، ومن تم تحليلها احصائياً لاختبار صحة الفروض باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) للجانب التطبيقي.

7-1- الدراسات السابقة

تناولت دراسة (القاضي، 2010) مفهوم التنمية المستدامة ومجالاتها في البنوك التجارية وأثرها على تحسين الأداء وزيادة فعاليته، انطلاقاً من أن مكانة وسمعة الشركات الرائدة في العالم لم تعد تبني على أساس مركزها المالي فحسب، ولم يعد تقييمها يعتمد على ربحيتها فقط، وقد أظهرت أن معايير الحكم على نجاح المصارف تغيرت من كونها تعتمد على معايير مالية واقتصادية فقط، لتضاف مقاييس أخرى غير مالية تتمثل في برامج خدمة وتنمية المجتمع، وأن قيام المصرف بتبني مفهوم التنمية المستدامة هو عمل تنافسي يؤدي إلى استقطاب الزبائن وبالتالي زيادة أرباح البنك على المدى الطويل. ولقياس الآثار المفضلة للأنشطة الإيجابية والسلبية للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وأظهرت دراسة (Kang & Chang, 2010) أنه ينبغي على واضع استراتيجيات التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية أن يكون حذراً إزاء إمكانية تأثير أنشطة التنمية المستدامة على أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين لأن ذلك يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة أسهم المؤسسة. وللتعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فقد أظهرت دراسة

(Muhammad & Syed, 2014) وجود علاقة إيجابية قوية بين التنمية المستدامة للمؤسسات والأداء المالي، وأن التأثيرات المتفاوتة للتنمية المستدامة للمؤسسات على الأداء المالي تكون نتيجة لاختلاف الدراسة ومتغيراتها والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل. ولمواجهة قصور تقارير المؤسسات الاقتصادية في الإفصاح عن التنمية المستدامة، فقد قدم (Butnariu & Avasilcai, 2014) نموذج يقوم على ربط مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية فرعية ببعضها البعض للوصول إلى نموذج شامل قادر على تقييم الأداء للمؤسسات، وقد أظهر إمكانية تطبيق النموذج المقترح بنجاح وسهولة على المؤسسات الاقتصادية. وعن مدى تبني المصارف المحلية والأجنبية للتنمية المستدامة فقد قدم (قريشي، 2014) دراسة عن المصارف العاملة في الجزائر وعن دورها في التنمية المستدامة من خلال الأنشطة التي تقوم بها تجاه المجتمع، والبيئة، والمساهمين، والموظفين، والزبائن، بما يعود بالفائدة على البيئة والمجتمع. وقد أظهر أن المصارف التي تأخذ بمبادئ التنمية المستدامة أكثر ربحية من الأخرى التي لا تأخذ بتلك المبادئ، وأوصى بضرورة دعم الدولة لتطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات والمصارف التجارية من خلال فرض قوانين وتشريعات ملزمة.

ولتقييم العلاقة بين المؤشر المصري للحوكمة والتنمية المستدامة وأثره على الأداء المالي للشركات وقيمتها السوقية. فقد أظهرت (عبد الرحيم، 2015) أن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، وهناك ارتباط بنسبة 43% بين المؤشر الفرعي للمسؤولية البيئية والأداء المالي يليه قواعد الحوكمة بنسبة 40%، تم المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30%، وإن هناك بنود من المؤشرات الفرعية لقواعد التنمية المستدامة لها تأثير إيجابي على عملية ضبط الأداء المالي في المؤسسات. كما أظهرت (Kamal, 2016) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد التنمية المستدامة للمصارف وربحياتها، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية للكلاسيكيين الجدد والتي تربط بين التنمية المستدامة للمؤسسات بقدرتها التنافسية. ولتحديد طبيعة العلاقة بين مبادرات التنمية المستدامة وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة في جنوب افريقيا. فقد أظهر (Darelle al et, 2016) وجود علاقة إيجابية بين التنمية المستدامة والأداء المالي لمؤسسات جنوب افريقيا، وإن نجاح مبادرات التنمية المستدامة ليس الهدف منها هو تحقيق مصلحة المؤسسة بل أيضاً تستفيد منها البيئة والمجتمعات في الوطن، ولهذا السبب فإن الجهود التعاونية المشتركة بين المؤسسات وحكومة جنوب أفريقيا تقوم أساساً على تنمية المجتمعات المحرومة وتنمية العنصر البشري باعتباره واحداً من ركائزها الأساسية، والحفاظ على الموارد الطبيعية والإنسانية ورعايتها لضمان تلبية احتياجات الأجيال القادمة على المدى الطويل. وعن تأثير الأداء المالي على التنمية المستدامة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة (2016-2011).

8-1- مبررات اختيار الدراسة

تميزت هذه الدراسة بتناولها موضوع هام وجديد في الفكر المحاسبي إلا وهو التنمية المستدامة، معرفة أثر الأداء المالي والسوقي على التنمية المستدامة، إضافة إلى مكان تطبيق الدراسة وهو قطاع البنوك والخدمات المالية في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان والمقارنة بينهما، والسبب في اختيار العينة هو التعاون المشترك في سن وتوحيد القوانين والتشريعات التي تحدد عمل المصارف وعمل البورصة في كلا البلدين، إضافة إلى عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي في المنطقة (فلسطين والأردن) فهذا الأمر له تأثير بشكل أو بآخر على الأداء التشغيلي والمالي للمصارف.

2- الإطار النظري

1-1- الأداء المالي وأهميته للمصارف

يعد الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الاقتصادية لأنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز المؤسسة لأهدافها، حيث يساهم الأداء في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعدها على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، لأن الأداء المالي يعد أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وأداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر (الخطيب، 2010: 48). ويعتبر مصطلح الأداء من المصطلحات المتعددة المعاني، فأصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية Performer والتي تعني المنح والإعطاء، وبعدها قامت اللغة الانجليزية باشتقاق مصطلح Performance والذي يعني إنجاز أو تادية أو إتمام شيء ما من عمل، أو نشاط، أو مهمة (دادن وحفصي، 2014: 24). والأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، فالأداء هو دالة لكافة أنشطة المؤسسة، وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة الاقتصادية في مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المؤسسة لتعزيزه (الغالي وإدريس، 2009: 477).

1-1-1- مفهوم الأداء المالي: عرف (الخطيب، 2010: 48) الأداء المالي بأنه "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة". وعرفها (يحيوي وبوحديد، 2014: 65) "بأنه مدى بلوغ الأهداف المالية كتعظيم العوائد وتخفيض التكاليف بالاستخدام الأمثل للموارد المالية". فقد ركزت جميع المفاهيم على أن الأداء المالي ما هو إلا مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة على مدار فترة ماضية.

أ. مفهوم الأداء المالي للمصارف: عرف (طالب والمشهداني، 2011: 68) الأداء المالي للمصارف بأنه انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية التي تصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة"، أما (التجاني وشعوبي، 2015: 32) فقد عرفه بأنه "الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث

تأثيرها على المركز المالي للمصرف وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالمصرف في التأثير على ربحيته، ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف"، وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي للمصرف هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

ب. تقييم الأداء المالي في المصارف:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية للمؤسسات لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على كل الجوانب المتعلقة بحياة المؤسسة واستمرارها ونموها وتطورها، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، لأنه يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدمها في قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها لتحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2011: 94) فقد عرف. (الكرخي، 2007: 31) التقييم المالي للمصارف بأنه "عملية يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية، والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة، لأنه يوضح جميع العمليات التي تقوم بها المصارف، لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد، وكفاءة استخدامها من طرف المصارف مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين ما هو مستهدف وما هو محقق من أهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة".

2-2- التنمية المستدامة ووظيفة الاستدامة في المصارف.

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها، والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة (العايب، 2011: 5).

2-2-1- مفهوم التنمية المستدامة:

تدور مفاهيم التنمية حول تحمل المؤسسات الاقتصادية لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع، ومن أهم المفاهيم وأكثرها شيوعاً تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة. فقد عرف البنك الدولي (World Bank, 2005) التنمية المستدامة بأنها "التزام المؤسسات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسة وللتنمية الاقتصادية"، أما الاتحاد الأوروبي (Commission of the European Communities, 2001) فقد عرفها بأنه "مفهوم تقوم المؤسسات

الاقتصادية بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي"، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات الاقتصادية للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع، أما مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development) (WBCSD, 1999) فقد عرف التنمية المستدامة بالالتزام المستمر للمؤسسات الاقتصادية بالتصرف على نحو أخلاقي من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهـم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وعرف (Ursache, 2014: 1317) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية". وعرفها (حجازي، 2016: 69) بأنها "عملية مستمرة تهدف إلى إحداث تغيير مقصود وشامل يتناول جوانب الحياة المختلفة، وتقوم على المشاركة من خلال إسناد الجهود والإمكانات المحلية". تشير كل المفاهيم السابقة عنصرين غاية في الأهمية وهما: الاستدامة والتنمية للإشارة إلى استمرارية التنمية من خلال استغلال الموارد المتاحة لخلق حالة أفضل (Bercu al et, 2015:66).

2-2-2- الانتقادات التي وجهت لمفهوم التنمية المستدامة.

وجهت انتقادات عديدة لمفهوم التنمية المستدامة أهمها ما جاء به تقرير لجنة برونتلاند وهو ما دام علماء الاقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلا لمجرد محاولات (الغامدي، 2007: 10). وفي هذا الصدد هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا أيديولوجية سياسية تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة والهدف من ورائها هو حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول شمال أوروبا وشمال المحيط الأطلسي على غرار كل أيديولوجية سياسية ظهرت إلى الوجود عبر القرون مثل العولة "السوق الحر"، وان مفهوم التنمية المستدامة يشوبه الكثير من الغموض والتناقضات (العايب، 2011: 22). كما إن مفهوم التنمية المستدامة الذي جاءت به كل المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية كانت تركز على حق الأجيال القادمة وواجبات الأجيال الحالية تجاههم أي التركيز على البعد الزمني للحاضر والمستقبل دون الاهتمام للماضي أو حتى الإشارة إليه كأن الماضي بحروبه وتشويهه للبيئة على مر القرون الماضية كأنه شيئاً لم يكن، وهذا ما أكده (العايب، 2011) إن التنمية المستدامة ما هو إلا شعار أطلقتته الأمم المتحدة لجر دول العالم الثالث للإنفاق على أفكار وايدولوجيات تخدم الدول الصناعية الكبرى.

2-2-3- قياس الاستدامة.

تعتمد عملية قياس الاستدامة على مؤشرين الأول بيئي يقوم على قياس المساحة المستغلة من أجل التنمية ما يعرف بالبصمة الايكولوجية والثاني اجتماعي وسمي بمؤشر التنمية الاجتماعية ويشتمل على

الفقر، والبطالة، ونوعية الحياة، والتعليم، والنمو السكاني وغيرها، فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة تسعى إلى توفير واحترام الشرطين معاً في آن واحد (Christian, 2004: 3)، ورغم الاهتمام المتزايد في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الواقع المالي لدول العالم الثالث لا يسمح لها بتحقيق تلك التنمية المستدامة بالشكل المطلوب نظراً لتفاقم الأمية والفقر بكل أشكاله ومكوناته، وتفاقم البطالة كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات (9: Saida, 2004)، الأمر الذي يعكس وجود علاقة سببية بين كل من الفقر والبطالة والعمل، أي أن الفقر سببه البطالة، والبطالة سببها قلة العمل، وقلة العمل سببها الأمية وقلة التدريب، وعليه نستنتج إن الاستدامة الاجتماعية تحتاج إلى استدامة اقتصادية واستدامة بيئية.

2-2-4-4- القياس المحاسبي للتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية.

2-2-4-1- المحاسبة الاجتماعية:

تعرف المحاسبة الاجتماعية بانها "تطبيق للمحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي تعني بتطوير أساليب المحاسبة لتغطية الأداء الاجتماعي للمنظمة بالإضافة للأداء الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المتعددة في مجال المحاسبة التقليدية، ومن أجل إجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية" (وهيبة، 2014: 166).

2-2-4-2- المحاسبة البيئية:

تعرف بأنها إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تطوير نظم محاسبية تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها، ويتضمن التقرير والتدقيق المحاسبي، بالإضافة إلى عمليات قياس تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الاستراتيجي لإدارة البيئة (الصفار، 2008: 8). من خلال إدخال تكلفة المواد البيئية المستخدمة أو المستهلكة في النشاط الإنساني لتضاف إلى عناصر التكلفة التقليدية، وليس بالضرورة أن تترجم هذه التكلفة إلى أرقام مالية محددة بل يمكن حسابها بشكل تقديري، كما أنها توضع في الاعتبار أساس مستقبلي (وهيبة، 2014: 166).

2-2-4-3- محاسبة الموارد البشرية:

تقوم الفكرة الأساسية لمحاسبة الموارد البشرية على القيمة الاقتصادية للموارد البشرية للمؤسسة والتي يجب متابعتها وقياسها، ورصد التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة زمنية، من خلال تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لمساعدة الإدارة في عمليات اتخاذ القرار بشأن القوى العاملة، كزيادة المهارة والإنتاجية بتطبيق برامج لتقييم وتدريب العاملين (عمارة ومسعود، 2004: 132).

يعد القياس في مجال المحاسبة عن التنمية المستدامة من الموضوعات التي تواجه صعوبة إيجاد مدخل قياس عملي يلقي القبول العام كما في المحاسبة المالية، وينتج ذلك من طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها تتصف بالآتي (Arcay & Vazquez, 2005: 299-331).

أ. أن أنشطة الأداء البيئي والاجتماعي غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات بسبب اختلاف وجهة نظر ما تراه تلك المؤسسات من مسؤولية تجاه المجتمع عن مساهمتها في مجال التنمية المستدامة.

ب. صعوبة التعبير بوحدات نقدية عن نتائج قياس إسهامات المؤسسات التي تحقق التنمية المستدامة كمردودات للأداء في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث أن النتائج التي ينتهي إليها ذلك القياس لا يتضمن بشكل مطلق معلومات كمية، بل تشير في الغالب إلى معلومات كمية نوعية يصعب ترجمتها كمياً أو مقارنتها.

3-2- التنمية المستدامة والجهاز المصرفي الفلسطيني:

قررت سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة الرقابية والإشرافية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية المنعقد عام (2011)، وبالتنسيق مع جمعية المصارف في فلسطين تخصيص (2%) من أرباح الجهاز المصرفي السنوية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية ومشاريعها التنموية الفلسطينية، وقد شجعت سلطة النقد المصارف في تبني ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال القيام بدورها بالمساهمة المجتمعية، وشملت هذه النفقات البيئة والتعليم والصحة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة والإغاثة والتنمية والثقافة، كما نظمت سلطة النقد بالتعاون مع جمعية المصارف ملتقى مصرفي للمسؤولية عامي (2010-2011) للدفع باتجاه التحول في دور المسؤولية الاجتماعية من دورها التقليدي إلى الدور الإنتاجي، وتحديد حجم مساهمة القطاع المصرفي، والقطاعات التي استهدفها، للانتقال بمفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو توحيد الجهد المصرفي في قطاعات محددة، والتركيز على الجانب الإنتاجي الاقتصادي، لضمان استمرارية وديمومة الانتفاع من المسؤولية، والمساهمة بإيجاد حلول لمشاكل الفقر والبطالة، ودعت سلطة النقد المصارف إلى الارتقاء بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتوجيه أنشطتها اتجاه مشاريع اقتصادية تلبى احتياجات المجتمع، والحد من مشكلة البطالة (المرساة المصرفي، 2014: 20).

4-2- التنمية المستدامة والجهاز المصرفي الأردني:

يسعى القطاع المصرفي الأردني إلى تحقيق تنمية مستدامة تتسم بالشمولية على المدى المتوسط والطويل من خلال تعزيز معدلات النمو واستدامتها وخفض معدلات الفقر والبطالة، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية قادرة على إدارة الأزمات والمحافظة على الاستقرار الكلي، وجاء البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة منذ عام 2012 لتحقيق هذه الأهداف (البنك المركزي

الأردني، 2012: (12-13). تم إصدار دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من المصارف العاملة في الأردن عام 2012، حيث يعد هذا الدليل الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط بهدف إطلاع المؤسسات المستفيدة من القطاع المصرفي على كل الأمور التي تهمها، وتمكن المصارف من تطوير أدائها وتحسين جودة منتجاتها الخدمية (المبيضين، 2012).

3- الإطار التطبيقي للدراسة

1-3- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (7) مصارف، والمصارف المدرجة في بورصة عمان وعددها (14) من أصل (16) مصرفاً.

2-3- حدود الدراسة الزمنية

غطت الدراسة الفترة الواقعة ما بين (2011-2016) وذلك لتوفر البيانات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة لعينة الدراسة.

3-3- التحليل الإحصائي للبيانات المالية للقطاع المصرفي:

1-3-3- الأسلوب الإحصائي المستخدم:

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك لمعرفة وجود تأثير معنوي لكل من مؤشرات الأداء المالي التقليدية، ومؤشرات السوق التقليدية، ومؤشر Tobin's Q، ونسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وبورصة عمان على التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- معامل الارتباط الخطي بيرسون (Pearson Correlation Matrix).

يهدف هذا المعامل إلى قياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر من حيث قوتها أو ضعفها، وتحديد اتجاهها طردية أو عكسية، حيث كلما زادت قيمة (R) زادت درجة الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل، وتتنحصر قيمة معامل الارتباط الخطي بين (-1، +1).

- اختبار (F-Test).

للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل واختبار فرضيات الدراسة حيث إن:

- يقبل الفرض الأصلي إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية بمعنوية لا تزيد عن 0.05.
- يرفض الفرض الأصلي إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الجدولية بمعنوية لا تزيد عن 0.05.

2-3-3- اختبار الفرضيات الإحصائية:

يوضح الجدول رقم (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات المتغير التابع لكل من القطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان وفي حالة دمج عينة الدراسة ككل (عام) وذلك

تمهيداً لقياس أثر العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي ونسب السوق والقيمة السوقية الممثلة Tobin's Q وكفاية رأس المال/ودائع العملاء.

يلاحظ إن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبالغ التنمية المستدامة في بورصة فلسطين كانت أكبر من بورصة عمان، وسبب ذلك مضاعفة عدد المصارف في بورصة عمان، وليس السبب عائد إلى اهتمام القطاع المصرفي في بورصة فلسطين بالتنمية المستدامة بشكل أكبر من بورصة عمان، وهذا ما سوف يتضح من الاختبارات الإحصائية التالية.

جدول رقم (1): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات المتغير التابع

| عام | | بورصة عمان | | بورصة فلسطين | | المتغيرات |
|-------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------------------|
| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | |
| 0.0003 | 0.0003 | 0.0002 | 0.0002 | 0.0005 | 0.0005 | التنمية المستدامة |
| 0.0057 | 0.0118 | 0.0060 | 0.0127 | 0.0046 | 0.0101 | العائد على الأصول |
| 0.0425 | 0.0852 | 0.0398 | 0.0913 | 0.0456 | 0.0720 | العائد على حقوق المساهمين |
| 0.0228 | 0.0199 | 0.0112 | 0.0184 | 0.0373 | 0.0230 | العائد على المطلوبات |
| 2.1210 | 2.2832 | 2.4245 | 2.6792 | 0.6968 | 1.4250 | سعر السهم |
| 3.8498 | 2.7878 | 2.6075 | 2.7720 | 5.7351 | 2.8221 | حجم التداول |
| 0.1201 | 0.1011 | 0.0919 | 0.0728 | 0.1494 | 0.1626 | معدل دوران السهم |
| 0.1846 | 0.1651 | 0.0641 | 0.1446 | 0.3130 | 0.2095 | Tobin's Q مؤشر |
| 0.1928 | 0.6099 | 0.1840 | 0.6116 | 0.2132 | 0.6062 | كفاية رأس المال/ودائع العملاء |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل البيانات.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء التقليدية (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، العائد على المطلوبات) لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتم التوصل إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المتعلقة بمؤشرات ضبط الأداء المالي التقليدية والتنمية المستدامة عند مستوى معنوية أقل من (0.05) في بورصة عمان وهذا منافي لصحة الفرضية (نرفض الفرضية)، على عكس بورصة فلسطين والتي جاءت مؤيدة للفرضية بعدم وجود علاقة (نقبل الفرضية)، أما على الصعيد الإجمالي للمصارف فكانت النتيجة قبول الفرضية. ونتيجة وجود علاقة فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي لمؤشرات الأداء المالي التقليدية

دراسة مقارنة بين المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

على التنمية المستدامة. كما هو موضح في جدول رقم (2) باستخدام (F-Test) حيث كانت قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أقل من قيمة F الجدولية، وان القيمة الاحتمالية لكافة المحاور هي 0.0130 أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من مؤشرات الأداء التقليدية المتمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المطلوبات في القطاع المصرفي لبورصة عمان على التنمية المستدامة. ويفسر ذلك باهتمام القطاع المصرفي بالتنمية المستدامة في بورصة عمان على عكس القطاع المصرفي في بورصة فلسطين، ولكن على المستوى العام لقطاع المصارف في بورصة فلسطين وبورصة عمان تم قبول الفرضية الأولى وبالتالي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء التقليدية (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، العائد على المطلوبات) على التنمية المستدامة.

جدول رقم (2): تحليل معامل الارتباط والانحدار واختبار F لمؤشرات الأداء التقليدية على التنمية

المستدامة

| عام | بورصة عمان | بورصة فلسطين | المتغيرات |
|--------|----------------|--------------|------------------------------|
| 114 | 78 | 36 | عدد المشاهدات |
| 0.2420 | 0.3670 | 0.3190 | معامل الارتباط |
| 0.0585 | 0.1349 | 0.1018 | معامل التحديد |
| 0.0002 | 0.0001 | 0.0004 | مقطع خط الانحدار |
| 0.0004 | 0.0113 | - 0.0213 | العائد على الأصول B1 |
| 0.0003 | - 0.0002 | 0.0036 | العائد على حقوق المساهمين B2 |
| 0.0034 | - 0.0007 | 0.0052 | العائد على المطلوبات B3 |
| 2.2780 | 3.8460 | 1.2095 | قيمة دالة الاختبار F |
| 0.0840 | *0.0130 | 0.3220 | القيمة الاحتمالية sig |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تحليل البيانات.

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السوق التقليدية (سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم) لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من مؤشرات نسب السوق المتمثلة في سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم في القطاع المصرفي لبورصة عمان على التنمية

المستدامة. وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا منافي لصحة الفرضية (نرفض الفرضية)، على عكس بورصة فلسطين والتي جاءت مؤيدة للفرضية بعدم وجود علاقة (نقبل الفرضية)، اما على الصعيد الإجمالي للمصارف فكانت النتيجة رفض الفرضية. ونتيجة وجود علاقات فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي لمؤشرات نسب السوق على التنمية المستدامة كما هو موضح في جدول رقم (3) وباستخدام (F-Test) كانت قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أقل من قيمة F الجدولية، وان القيمة الاحتمالية لكافة المحاور هي (0.0460) أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من مؤشرات نسب السوق الممثلة في سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم في القطاع المصرفي لبورصة عمان على التنمية المستدامة. ويفسر ذلك باهتمام القطاع المصرفي في بورصة عمان بالتنمية المستدامة على عكس بورصة فلسطين. وعلى المستوى العام لقطاع المصارف في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان تم رفض الفرضية الفرعية الثانية وبالتالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نسب السوق (سعر السهم، حجم التداول، معدل دوران السهم) على التنمية المستدامة.

جدول رقم (3): تحليل معامل الارتباط والانحدار واختبار F لمؤشرات نسب السوق على التنمية المستدامة

| المتغيرات | بورصة فلسطين | بورصة عمان | عام |
|-----------------------|-----------------------|------------------------|------------------------|
| عدد المشاهدات | 36 | 78 | 114 |
| معامل الارتباط | 0.4310 | 0.3190 | 0.2680 |
| معامل التحديد | 0.1862 | 0.1017 | 0.0719 |
| مقطع خط الانحدار | 0.0003 | 0.0002 | 0.0003 |
| سعر السهم B1 | 0.0003 | 39.9×10^{-6} | 22.84×10^{-6} |
| حجم التداول B2 | 1.24×10^{-6} | 18.05×10^{-6} | 28.44×10^{-6} |
| معدل دوران السهم B3 | -0.0007 | 9.04×10^{-6} | 17.34×10^{-6} |
| قيمة دالة الاختبار F | 2.4404 | 2.7935 | 2.8391 |
| القيمة الاحتمالية sig | 0.0820 | 0.0460* | 0.0410* |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تحليل البيانات.

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q لإداء القطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة. وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية. وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي لمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q على التنمية المستدامة كما هو موضح في جدول رقم (4). وباستخدام (F-Test) كانت قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كما ان القيمة الاحتمالية وأن قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أكبر من قيمة F الجدولية، كما ان القيمة الاحتمالية لكافة المحاور كانت (0.9970) وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q للقطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة. وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة وعلية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q على التنمية المستدامة.

جدول رقم (4): تحليل معامل الارتباط والانحدار واختبار F لمؤشر Tobin's Q على التنمية المستدامة

| المتغيرات | بورصة فلسطين | بورصة عمان | عام |
|----------------------|--------------|------------|------------------------|
| عدد المشاهدات | 36 | 78 | 114 |
| معامل الارتباط | 0.1090 | 0.1020 | 0.0000 |
| معامل التحديد | 0.0120 | 0.0103 | 0.0000 |
| مقطع خط الانحدار | 0.0006 | 0.0002 | 0.0003 |
| Tobin's Q مؤشر | -0.0002 | 0.0003 | 54.36×10^{-6} |
| قيمة دالة الاختبار F | 0.4125 | 0.7915 | 10.15×10^{-6} |
| القيمة الاحتمالية | 0.5250 | 0.3760 | 0.9970 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تحليل البيانات.

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء لقطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء في القطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة. وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية. وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير

المعنوي لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء على التنمية المستدامة. كما هو موضح في جدول رقم (5) باستخدام (F-Test) كانت قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كما ان القيمة الاحتمالية وأن قيمة F المحسوبة لكافة المحاور أكبر من قيمة F الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية لكافة المحاور هي (0.9410) وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء في القطاع المصرفي في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة. بالتالي تقبل الفرضية الفرعية: وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء على التنمية المستدامة.

جدول رقم (5): تحليل معامل الارتباط والانحدار واختبار F لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء على

التنمية المستدامة

| عام | بورصة عمان | بورصة فلسطين | المتغيرات |
|------------------------|------------|--------------|---------------------------|
| 114 | 78 | 36 | عدد المشاهدات |
| 0.0070 | 0.1980 | 0.0990 | معامل الارتباط |
| 0.0000 | 0.0390 | 0.0098 | معامل التحديد |
| 0.0003 | 0.0001 | 0.0007 | مقطع خط الانحدار |
| 12.11×10^{-6} | 0.0002 | -0.0002 | راس المال/ وداائع العملاء |
| 0.0055 | 3.0856 | 0.3375 | قيمة دالة الاختبار F |
| 0.9410 | 0.0830 | 0.5650 | القيمة الاحتمالية |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل البيانات.

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

بناءً على نتائج يتم قبول الفرضيات: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المالي لقطاع الخدمات البنكية والمالية (المصارف) في بورصة فلسطين وبورصة عمان على التنمية المستدامة. باستثناء مؤشرات نسب السوق الممثلة في: سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم على التنمية المستدامة.

4- خاتمة

بعد قيامنا بهذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج والتي من خلالها نقدم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

1-4- النتائج:

- توجد علاقة معنوية موجبة بين مؤشرات الأداء المالي والتنمية المستدامة وهذه النتيجة جاءت مشابهة لنتائج دراسة كل من: (Muhammad & Syed, 2014)، (عبد الرحيم، 2015)، (Darelle et al, 2016).

- لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات الأداء المالي التقليدية مع التنمية المستدامة على مستوى عينة الدراسة لجميع المصارف في البلدين (تقبل الفرضية الفرعية الأولى).
- توجد علاقة معنوية بين متغيرات الأداء المالي التقليدية مع التنمية المستدامة على مستوى عينة الدراسة في بورصة عمان (ترفض الفرضية الفرعية الأولى).
- نتائج الدراسة أظهرت اهتمام القطاع المصرفي في بورصة عمان بالتنمية المستدامة أكثر من القطاع المصرفي في بورصة فلسطين، وهذا يؤكد ان السبب في انخفاض نسبة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قد يرجع إلى كبر حجم العينة في بورصة عمان عن بورصة فلسطين.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نسب السوق (سعر السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم) على التنمية المستدامة (ترفض الفرضية الفرعية الثانية) وجاءت هذه النتيجة مشابهة لنتائج دراسة كل من (قريش، 2014)، (Kamal, 2016).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q على التنمية المستدامة (تقبل الفرضية الفرعية الثالثة) وجاءت هذه النتيجة مشابهة لنتائج دراسة (Kang & Chang, 2010).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال إلى ودائع العملاء على التنمية المستدامة (تقبل الفرضية الفرعية الرابعة).

2-4- الاقتراحات:

- تشجيع المصارف على الارتقاء بتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة بهدف تحسين الأداء المالي.
- تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالإفصاح عن التنمية المستدامة بما يلي احتياجات المستفيدين.
- العمل على انشاء مؤسسات وهيئات حكومية وغير حكومية تعنى بتوعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- تعزيز مفهوم الاستدامة لدى الملاك والإدارة والموظفين في المؤسسات الاقتصادية بحيث يتم التنبيه بأن الأداء المالي السلبي في المؤسسات الاقتصادية قد يكون سببه عدم اهتمام المؤسسة بالتنمية المستدامة.
- المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية الحقيقية التي تخلق فرص عمل وتحقق قيمة مضافة، بغض النظر عن كبر هذه المشروعات أو صغرها.

- ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير للتنمية المستدامة لاعتبارها عامل هام في تحسين الأداء المالي. وتحويل نتائج الأبحاث والمؤتمرات من مجرد سرد انشائي إلى لجان عمل تقوم على تطبيق النتائج الفعلية التي قد تعود بالفائدة على المجتمع وافراده.

5- المراجع

1-5- المراجع باللغة العربية

- أبو زنت، ماجد وغنيم، عثمان محمد (كانون ثاني، 2009). "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 36، العدد 1.
- البنك المركزي الأردني، (2012)، "تقرير المسؤولية الاجتماعية نحو التنمية المستدامة"، متاح على: <http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=14>
- التجاني، إلهام وشعوبي، محمد فوزي (يناير، 2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 – 2011" أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 17.
- الجبوري، مهدي عطية موجي (2002)، "مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري لعام 2002"، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=50353>
- الخطيب، محمد محمود (2010)، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات" دار الحامد، عمان.
- الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، ط 2، الأردن، (2011).
- الصفار، هادي رضا (2006)، "المحاسبة عن البيئة المستدامة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي بعنوان: أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية اقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن 17-19/2/2006.
- العايب، عبد الرحمن (2011)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس _ سطيف، الجزائر.
- العايب، عبد الرحمن (2011)، "وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11.
- الغالي، طاهر محسن منصور، وإدريس، وائل محمد صبحي (2009) "الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل"، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الغامدي، عبد الله بن جمعان (2007)، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة.
- الكرخي، مجيد (2007)، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- المرساة المصرفية، (2014)، نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، ع 2، متاح على: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=704&language=ar-EG>
- المبيضين، جمال (2012)، "المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأردنية وأثرها في التنمية المستدامة"، متاح على: <http://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=101435>
- حجازي، صالح صبري، (2016)، متطلبات تطوير المشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، مصر.
- دهمش، نعيم (2005)، "مبادئ المحاسبة"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- دادن عبد الوهاب وحفصي، رشيد (2011)، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامي التمييز (AFD) خلال الفترة (2006_2011)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

دراسة مقارنة بين المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

- طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيحان (2011) "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء، الأردن.
- عبد الرحيم، جمال كامل محمد (2015)، "قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن المسؤولية الاجتماعية في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، رسالة دكتوراه كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- عبد المحسن، توفيق علي، (2004)، "تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد"، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية.
- عمارة، نوال، ومسعود، صديقي (2004)، "محاسبة الموارد البشرية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-2004/3/10.
- سعدي، يحيى وغفصي، توفيق (2013)، "تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية_دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط_ بنك"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 9.
- قريشي، محمد الصغير، (2014)، "المسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي: دراسة تقييمية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 5.
- مطر، محمد (2004)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل، الأردن.
- يحيواوي، إلهام، بوحديد، ليلي (2014)، "الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية الجديد للتعليل (NCA) بالروبية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5.
- وهيبة، مقدم (2014)، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

5-2- المراجع باللغة الأجنبية.

- Arcay .M. R. And F. Vazquez. (2005), "Corporate characteristics governance rules and the Extent of voluntary Disclosure in Spain". *Advances in Accounting*. Vol- 21:299–331.
- Bercu, Ana, Tofan, Mihaela, & cigu, Elena, (2015), "New challenges concerning sustainable local development _ Romanian Case", *Procedia Economics and Finance*, Vol 20, PP 65 – 71.
- Butnariu, Anca, & Avasilcai, Silvia, (2014), "The Assessment of The Companies' Sustainable Development Performance", *Procedia Economics and Finance*, Vol 23, PP 1233 – 1238.
- Christian Brodhag, (septembre, 2004), "Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises", congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6.
- Darelle, Groenewald & Jonathan Powell, (31 May 2016), "Relationship between sustainable development initiatives and improved company financial performance: A South African perspective", *Acta Commercii - Independent Research Journal in the Management Sciences*, ISSN: (Online) 1684-1999, (Print) 2413-1903, variable on: <http://www.actacommercii.co.za>

- E.O. Marfo, et, (2015) "Corporate Social Responsibility: Driving Dynamics on Firm's Profitability in Ghana", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol 5, No 3. PP 116-132.
- Kamal, Mona, (2016), "The Role of Corporate Social Responsibility (CSR) in the Egyptian Banking Sector", Journal of Development and Economic Policies, Vol. 18, No. 1, PP: 5-22.
- Kang Kyung, Seoki Lee and Chang Huh, (2010), " Impacts of Positive and Negative Corporate Social Responsibility Activities on Company Performance in the Hospitality Industry International" Journal of Hospitality Management, VOL.18, PP.72-82.
- Muhammad, M, & Syed, S, P. (2014) "Impact of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial", Research on Humanities and Social Sciences, Islamia University of Bahawalpur, Pakistan, ISSN (Paper)2224-5766 ISSN (Online) 2225- 0484 (Online), Vol.4, No.14. PP 7-15.
- Saida Henni, (2004), "Pauvreté de capacité et développement durable en Algérie", The 4th International Conference on the Capability Approach, Enhancing Human security, 4-7 September 2004, University of Pavia, Italy, p.9
- WBCSD "World Business Council for Sustainable Development", (1999). Meeting changing expectations: Corporate social responsibility.
- World Bank, (March 2005). "Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania". Working Paper.
- Ursache, Mara, (2014) "Sustainable development between recent experiences and future challenges", Procedia Economics and Finance, Vol 15, PP1316 – 1323.
- Université de Genève, Suisse, p.3Commission of the European Communities. (July, 2001) "Promoting a European framework for corporate social responsibility". Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affa